

تهويد القدس وطمس معالم التراث والهوية العربية

كشف مجموعة محامين عرب عن وثيقة تفصح مخططا اسرائيليا

لتحويل المناطق المحيطة بالبلدة القديمة في القدس إلى حدائق عامة



د. وليد أحمد السيد*

تجري الاستعدادات، فلسطينيا وعربيا، للاحتفال بالقدس كعاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩ في ٢١ من مارس الحالي، والتي تم انتخابها في اجتماع وزراء الثقافة العرب الذي انعقد في مسقط بسلطنة عمان عام ٢٠٠٦، وقد تم تأجيل انطلاقها من ٢٢ يناير بسبب العدوان على غزة. وفي هذه الأيام تتصاعد أيضا وتيرة تهويد مدينة القدس وتفريغها من سكانها الفلسطينيين العرب، فقد سلمت سلطات الاحتلال إخطارات لعشرات العائلات الفلسطينية في أحياء العباسية والبستان بمنطقة سلوان في القدس المحتلة، ومخيم شعفاط وغيرها، لإخلائها تمهيدا لهدمها وتشريد آلاف المقدسيين.

الفلسطيني، وبخاصة أن مدينة القدس هي "محتلة" مما يفعل جملة من القوانين الدولية الحقوقية ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلية، حسب اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة ١٤٦ من هذه الاتفاقية التي تقضي بملاحقة المسؤولين عن اقتراف مخالفات للإتفاقيات وبنودها وجرائم الحرب التي يقرتها ضد الشعب الفلسطيني. وقد سلط برغيسور من جامعة السوربون مواد قانون عنصري جائر تبنته الكنيسة والحكومة الإسرائيلية عام ١٩٦٥ وهو مشتق من قانون فرنسي قديم تم تجميده والعمل به نهائيا كان يستعمل بشكل نادر وضمن ضوابط مشددة. وتكمن خطورة مواد هذا القانون الذي يحمل الرقم ٢١٢ من عام ١٩٦٥ وبخاصة المادة الخامسة منه في أنها تفعل عدة مواد وينود تتجاوز الثمانية عشر بندا وفقره، فهي تحاكم الحجر قبل البشر، وتحاكم سرا، وغيابيا وبناء على قرار سياسي، بمعنى أنها تطلق يد المحكمة لتتحقق للحكومة ومؤسساتها ما تراه مناسباً لها ويخدم رغباتها. وقد فعلت إسرائيل هذا القانون لأول مرة بعد حرب ١٩٦٧ لهدم بيوت في حارة المغاربة ومصنع عابدين للجلود وإقامة موقف لسيارات اليهود الذين تم إحلالهم في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة كما تم هدم ١٥ بيتا في حي البستان في سلوان بتفصيل المادة ٥ من هذا القانون.

وتطرح هذه النقاط، ليس فقط على مستوى "الوجدان" والضمير والوعي الجمعي العربي، ولكن في وجه السلطات التي تمثل الفلسطينيين والمؤسسات المعنية المنبثقة عنها أولا، لتتم بلورتها ورفعها لمستوى الوعي والاهتمام السياسي العربي الإقليمي كجامعة الدول العربية ومنظماتها المعنية، لتتمخض عن مسودة وثيقة قانونية ترفع للقضاء العالمي والمؤسسات الحقوقية لوضع العالم أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية من جهة، ووضع المحتل أمام انتهاكاته الصارخة وتجاه إزماءه بواجباته كقوة محتلة من جهة أخرى، ولتوضيح ما يجري أمام الرأي العام العالمي من نواح أخرى. ومن المفارقة والعجب أن يتم فصل انتهاكات السياسة الإسرائيلية لتهويد المدينة في الوقت الذي ينخرط فيه الساسة الفلسطينيون في مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، في الوقت الذي تجري سلطات الاحتلال مخططاتها الديموقراطية والتهويدية لطمس معالم الحضارة العربية بالمدينة المقدسة وحول الحرم الشريف(١). فأية عاصمة ستكون هي القدس للدولة الفلسطينية إن تم تفريغ سكانها العرب؛ وأية احتفالات بالمدينة المقدسة يجريها العرب كعاصمة للثقافة العربية لهذا العام والمدينة يتم تهويدها على قدم وساق؟

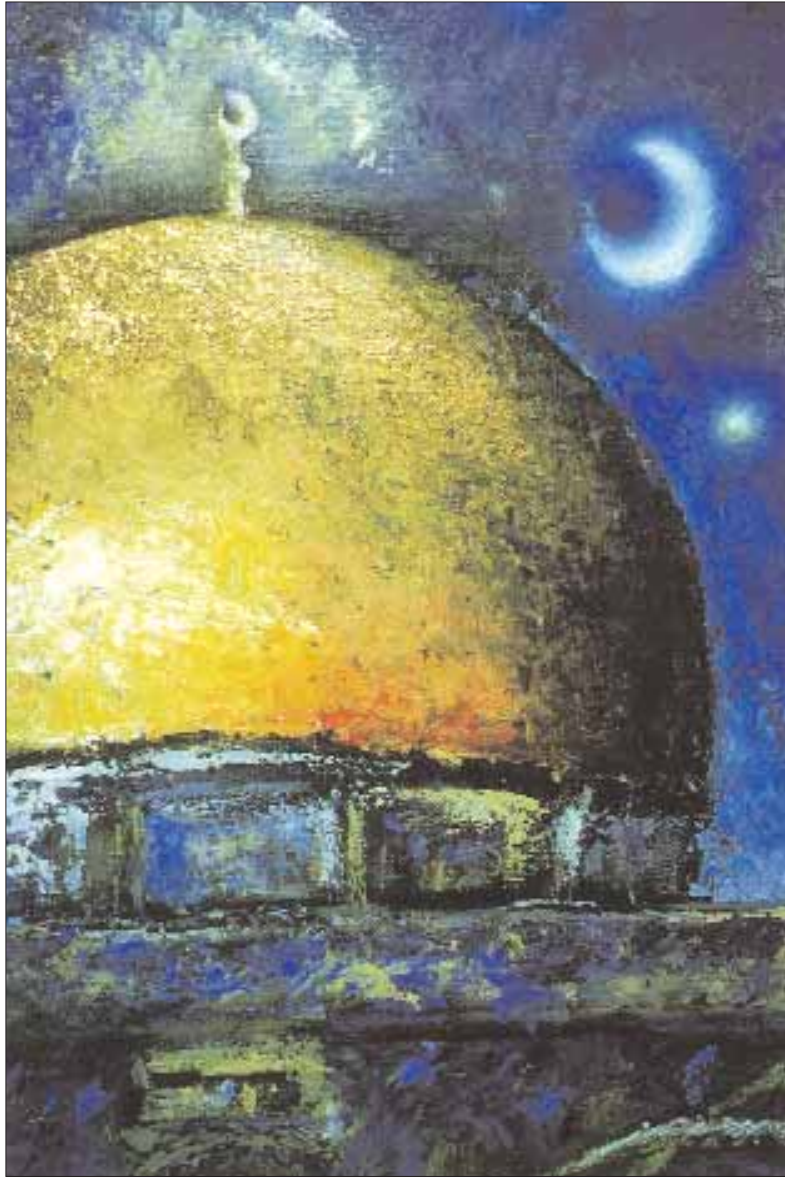
* معماري كاتب وأكاديمي . مجموعة لوناورد لدراسات بيت المقدس بلندن sayedw03@yahoo.co.uk

أساسات المسجد الأقصى، تتعالى صيحات المؤسسات الفلسطينية التي لا تنفي تدق ناقوس الخطر بما لديها من موارد "متواضعة". بيد أن هذه الصرخات ينبغي تبنيها سياسيا فلسطينيا وعربيا تجاه دفع عالمي. وتتعالى أصوات هيئة أوقاف القدس الإسلامية، وهي المسؤولة عن الحرم الشريف والبلدة القديمة للقدس، مشيرة إلى أن أعمال الحفريات الإسرائيلية هي غير شرعية حيث إنه وتحت القانون الدولي لا ينبغي القيام بأية أعمال في مدينة محتلة. كما أفادت أن المنطقة في حي المغاربة كاملة والممر المؤدي لها هي من ممتلكاتها وقد طلبت منذ العام ١٩٦٧ من سلطات الاحتلال إعادة مفتاح باب المغاربة لها دون جدوى.

وتخشى هيئة الأوقاف الإسلامية أن أعمال التنقيب الإسرائيلية ستعمل على تدمير ما تبقى من حي المغاربة وتزليل أية دلالات أثرية تعود للعصور الأيوبية والملوكية. وتطالب الأوقاف اليونيسكو بالتدخل لوقف أعمال الحفريات، وأصدرت الأوقاف مذكرة في فبراير ٢٠٠٧ تناشد جميع الأطراف المعنية القيام بدورها لحماية الآثار الإسلامية في القدس من التدمير المنهجي الإسرائيلي وذلك تحت مجموعة من الميثاقيات والقوانين الدولية وما نصت عليه وبخاصة: ميثاق (Hague) عام ١٩٥٤، ووثيقة التراث العالمي عام ١٩٧٢، وتفعيل نصوص معاهدة السلام مع الأردن وإسرائيل، وإعلان واشنطن الذي يعطي الأردن دورا خاصا في رعاية الحرم الشريف ومقدساته.

وفي الإطار القانوني، يشير الكثير من الحقوقيين إلى كونه ورقة أساسية يمكن تفعيلها من أجل الضغط على إسرائيل وبخاصة أنها على وشك أن تحصل على عضويتها في مجموعة الشراكة الأوروبية ما يضعها تحت طائلة قوانينها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقضايا تدمير التراث. ويشير الكثير من الحقوقيين إلى أن مخطط البلدية باطل يستند لقانون الاحتلال والعنصري يمثل احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية اعتداء صارخا على الشعب الفلسطيني وسيادته على أرضه، ويمثل انتهاكا فاضحا للشرعية الدولية والقانون الدولي والعشرات من قرارات الشرعية الدولية والتي كان آخر قرر محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الجدار. والقانون الدولي والاعراف والمواثيق تحظر على القوة المحتلة أن تقوم بأي تدمير للممتلكات العينية أو الشخصية التي تعود ملكيتها لأفراد أو جماعات. كما لا يجوز لدولة الاحتلال أن تعمل على تهجير أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وفي مقابل هذه الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، تتجلى أهمية التصدي لها مع خطورة تجاهلها وعلى العديد من المحاور التالية: فالحمامية والحقوقية السيدة غصون رحال أشارت في مداخلة مهمة لجملة من القضايا الحقوقية التي يمكن رفعها للقضاء الدولي والتي تتعلق بانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان



لوحة الفنانة رهام بنت نور محمد الزبجالي

يفتح الباب أمام أعمال غير ضرورية وغير واردة. كما ترى اللجنة أن مهمة الأعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ينبغي أن تنحصر في دعم النفق انشائها ووقف أية أعمال أخرى كالتنقيب. وتطلب اللجنة العالمية أن يتم التنسيق واستشارة كافة الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي قرار من قبل السلطات الإسرائيلية. وتطالب اللجنة بأن تتضمن أعمال الترميم جميع المنشآت الدينية والتي تم إراجها ضمن التراث العالمي في حي المغاربة، وأن يتم إشراك كافة المرجعيات الدينية والتنفيذية، وبخاصة الأردن لدوره كمسرف على الحرم الشريف. وتطالب اللجنة إسرائيل بأن توقف فورا أعمال التنقيب وأن تقوم بدورها ومسؤولياتها تجاه المواقع التي صنفت عالميا بالمهمة مثل البلدة القديمة للقدس وما نص عليه قرار اللجنة المنعقدة في (Vilnius) في يوليو عام ٢٠٠٦. كما تطالب اللجنة حكومة إسرائيل الشروع في مناقشات ومدالات مع هيئة وقف القدس الإسلامية والأردن حسبما نصت عليه معاهدة السلام مع الأردن في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٩٤. وأن يتم الإشراف على تطبيق القرارات بالتنسيق مع اليونيسكو وخبراء في هندسة الإنشاءات مختصين في أعمال تدعيم الآثار في ممر المغاربة.

وفي مقابل استمرار المخططات لتهويد المدينة وتفريغ العرب منها من جهة والاستمرار بأعمال التنقيب والحفر التي تهدد

أثريتها حيث يزعم أن "الملك داود قد استحم فيها قبل ٣٠٠٠ عام (!) وإعادة المنطقة إلى "عام ٩٠ قبل الميلاد". وتتردد مزاعم البلدية بأن هذه البيوت مهددة بخطر الفيضانات من المياه التي تقع في مجراها - والتي هي مياه المجاري للمستوطنات اليهودية المجاورة(!). لكن الهدف الرئيسي هو وضع اليد على ما يعتقد بأنه "مفاتيح الأنفاق" المؤدية للحرم الشريف وعين سلوان والتي تبدأ من المناطق المراد هدمها كي تسهل عمليات الحفريات تحت أساسات المسجد الأقصى سعيا وراء طمس ما تجده "دائرة الآثار الإسرائيلية" من آثار عربية وإسلامية من ناحية، وربط المستوطنات ربطا جغرافيا استراتيجيا من خلال سياسات هدم الأحياء العربية، ونحو هدف استراتيجي عام هو إنشاء الهيكل المزعوم من جهة أخرى. وفي مداخلة المهمة في برنامج كل العرب أشار الدكتور حسن خاطر- رئيس هيئة أوقاف القدس - بأن سياسة تفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين قد تسبق إقامة الهيكل المزعوم، في إشارته لخطورة وتداعيات ما تقوم به سلطات الاحتلال حاليا لحماية الآثار وغيرها.

وقرية سلوان تحاذي سور القدس الشريف من جهته الجنوبية وحي المغاربة، وتبلغ مساحتها أكثر من ٥ آلاف دونم، وكانت قبل عام ١٩٦٧ من أغنى القرى الفلسطينية بأراضيها وتم ضمها وهي من أفقرها اليوم. ويزيد عدد سكانها على ٤٠ ألف نسمة يتفرعون عن ١٢ عائلة فلسطينية فلسطينية مقدسية. أما حي البستان المعين بمخطط الهدم فتجري فيه مياه عين سلوان التاريخية كبركة أم الدرج وسلوان والبركة التحتا، وتبلغ مساحة المنطقة المنوي هدم بيوتها التي يزيد عمرها على ١٠٠ عام أكثر من ٤٦ دونما.

وبمرور الزمن ونتيجة التزايد الديمغرافي ومع التصنيق الإسرائيلي بعدم ترخيص مخطط هيكل للقرية فقد حشرت العائلات السلوانية نفسها في أبنية ضيقة وتوسعت عموديا بإضافة غرفة للعائلة الممتدة الواحدة فوق أسطح البيوت، عدا عن احتضان القرية من تم تزيدهم من حي المغاربة الذي دمرته إسرائيل عام ١٩٦٧. وقد صادقت الحكومة الأردنية سابقاً على المخطط الهيكلي للبستان، لكن إسرائيل ألغت المخطط، ونتيجة للضغط الدولي تعهد تيدي كوليك الذي كان رئيسا للبلدية بعد احتلال عام ١٩٦٧ بإكمال المخططات الهيكلية للأحياء العربية خلال سنة أو سنتين الا انه لم يفعل. وفي عام ٢٠٠٢ أعلنت بلدية الاحتلال مخططا هيكليا خاصا بقرية سلوان يحمل الرقم ٢٠/٢٠ ويشمل منطقة البستان للاعتراض عليه، الا ان البلدية سحبتة على الفور متذرة بأنه كان عن طريق الخطأ (!).

وضمن السياسات المنهجية التاريخية حاولت الحركة الصهيونية، ومنذ السبعينيات، إشراك معماريين ومخططين عالميين في مشروع مؤامرة دبرها "شموون بيريز" أطلق عليه اسم "الخطة الرئيسية" لتفريغ مدينة القدس من سكانها العرب وإحلال المستوطنين. وهذا المخطط يرمي

وفي هذا السياق برزت مجموعات من المقالات والأخبار وبرامج الفضائيات المختلفة - كبرنامج لكل العرب على قناة الحوار والذي شارك كاتب هذه السطور في حلقة خاصة تناولت خطورة تهويد القدس وسياسات التفريغ الديمغرافي "بغير اليهود" عموما. وتكمن أهمية هذه البرامج في رفع الوعي العام الفردي والرسمي والمؤسسي العربي والعالمى لفصح هذه السياسات وخطورتها، ونجمل في هذه المساحة أبرز النقاط المهمة التي طرحت وما تنضوي عليه سياسات التهويد من نظرة عنصرية دينية تاريخية تتجسد بالممارسات اليومية التي نراها.

وقد توالى مؤخرا سلسلة من الإجراءات الاستيطانية في القدس بتوسيع مستوطنات معاليه أدرميم، ومستوطنة جبل المكبر، ومستعمرة "نوف صهيون"، وفي المقابل تدمير وتقليص المساحة العربية للإجهاز على ما تبقى من المناطق السكنية بدعى تداعيا لتهجير أهلها. فقد تم هدم وتفجير عمارة أبو عيشة السكنية في بيت حنينا وعشرات المنازل في أحياء متفرقة في القدس، عدا عن المدهامات والاعتقالات وفرض الغرامات المالية ومواصلة حصار القدس، وفصل العائلات الفلسطينية وتشقيتها، وتقييد حرية لم الشمل والانتقال والإقامة.

وتواصل عمليات حفريات لهدم مباني أثرية تاريخية في مدينة القدس في البلدة القديمة - منطقة باب المغاربة تحديدا، وتحت أساسات المسجد الأقصى - وبناء كنيس يهودي ملاصق لأسوار الأقصى وتحت ساحاته. وتوج ذلك كله مزادة سياسية قبيل الانتخابات الإسرائيلية، لترحيل فلسطيني ٤٨ إلى فنزويلا على خلفية موقف الأخيرة المؤيد للحق الفلسطيني وبعد أحداث غزة الأخيرة.

وعبر المقدسيون عن الخطر الكبير المحقق بوجودهم حيث تعتبر هذه أكبر حملة اسرائيلية لهدم البيوت في القدس الشرقية وترحيل سكانها منذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧ بذريعة هدم "البناء غير المرخص". وهذه نية مبيتة من قبل السلطات الاسرائيلية التي عمدت منذ العام ١٩٦٧ الى عدم وضع خرائط هيكلية للقدس الشرقية بهدف منع تنظيم البناء فيها فيما يضطر المواطنون الفلسطينيون الى البناء من دون ترخيص بسبب التزايد السكاني خلال عشرات السنين الماضية.

وقد كشف مجموعة محامين عرب يتابعون قضية تهجير أهالي سلوان عن وثيقة تفصح مخططا اسرائيليا وضعت لجنة وزارية اسرائيلية منذ العام ١٩٧٧ لتحويل المناطق المحيطة بالبلدة القديمة في القدس الى حدائق عامة، وإيجاد الاساليب للسيطرة على الأحياء العربية المحيطة بالبلدة القديمة وإخلائها من سكانها "الفلسطينيين" لتحويلها الى حدائق عامة. وكشف مهندس بلدية القدس الإسرائيلي عن مخطط أعد في العام ١٩٧٧ باسم (٩.م.ع) يهدف لتحويل المنطقة القديمة بالقدس إلى ساحات ومتنزهات بدعى